10 خطوات من أجل حقوق الإنسان

بيان منظمة العفو الدولية لحقوق الإنسان من أجل مصر

في انتخابات مجلس الشعب (البرلمان)، التي سوف تبدأ في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، سوف يتساءل المصريون عما إذا كانت مطالب «ثورة 25 يناير» والوعود التي صاحبتها سوف تتحقق في نهاية المطاف. وتلوح أمام هؤلاء الذين سيتنافسون على مقاعد مجلس الشعب فرصة سانحة لكسر حلقة القمع التي استمرت ثلاثة عقود في ظل حالة الطوارئ وأدت إلى إهدار سيادة القانون.

وتبدو مصر، في ظل إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بعيدةً جداً عن تحقيق ما بشَّرت به الانتفاضة. فقد كان هناك وعد بإنهاء حالة الطوارئ، ولكن أُعيد تفعيل قانون الطوارئ، بل ووُسع نطاقه. وقد حُل جهاز مباحث أمن الدولة الذي اشتهر بانتهاكاته، ومع ذلك ظل آلاف المدنيين يُحاكمون محاكمات جائرة أمام محاكم عسكرية. وكانت هناك وعود بضمان الحق في التعبير والحق في التجمع والحق في تكوين الجمعيات، ومع ذلك قُوبل انتقاد السلطات بالقمع، واستُهدف عدد من النشطاء، وتعرضت منظمات غير حكومية لتهديدات بتحقيقات جنائية، وقُبض على متظاهرين بشكل تعسفي، وفُرقت مظاهرات بالقوة. وكانت هناك وعود بقدر أكبر من المشاركة السياسية، ومع ذلك استمر تهميش المرأة. وقد سُمح بإنشاء نقابات جديدة ومع ذلك حُظرت الإضرابات. ولا يزال هناك ملايين الأشخاص يعيشون في أحياء فقيرة في انتظار أن تجد أصواتهم آذاناً صاغية.

وينبغي أن يبدأ الآن إصلاح حقيقي في مجال حقوق الإنسان. وتقدم منظمة العفو الدولية فيما يلي 10 تعهدات لمرشحي ومرشحات مجلس الشعب من أجل إظهار التزامهم بالنضال من أجل حقوق الإنسان في مجلس الشعب القادم.

منظمة العفو الدولية

عشية الانتخابات
أتعهد بما يلي:

1. إنهاء حالة الطوارئ وإصلاح أجهزة الأمن:

إلغاء قانون الطوارئ، وإجراء إصلاحات جوهرية لقوات الأمن بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية. وينبغي الإعلان عن هيكل قوات الأمن وتسلسلها القيادي، كما يجب إنشاء هيئة للإشراف تتولى التحقيق بشكل مستقل ونزيه في أية أنباء عن انتهاكات.

2. انهاء الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي ومكافحة التعذيب:

ينبغي أن يُسمح للمعتقلين في القانون وفي الممارسة العملية بالاتصال بالعالم الخارجي بشكل منتظم وبدون تأخير، بما في ذلك الاتصال بذويهم ومحامين من اختيارهم وبأطباء مستقلين لتوفير الرعاية الطبية. وينبغي عدم التسامح مع التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، ويجب تجريم هذه الممارسات بما يتماشى مع القانون الدولي. وينبغي التحقيق في أنباء التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة. وينبغي الإعلان عن جميع أماكن الاحتجاز وإخضاعها لتفتيش بصفة منتظمة وبدون قيود وبدون سابق إنذار، على أن تتولى ذلك هيئة مستقلة

3. ضمان عدالة المحاكمات:

ينبغي لأي شخص وُجهت إليه تهمة أن ينال محاكمةً عادلةً أمام محكمة مستقلة ومحايدة مشكَّلة بموجب القانون. وينبغي إنهاء المحاكمات العسكرية للمدنيين وكذلك المحاكمات أمام محاكم الطوارئ، على أن تُعاد محاكمة من صدرت ضدهم أحكام أو يُفرج عنهم.

4. تعزيز الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وحرية التعبير:

يجب إلغاء القوانين التي تجرِّم الممارسة السلمية لهذه الحقوق، أو أن يتم تعديلها بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية. ومن بين هذه القوانين عدة مواد في قانون العقوبات، بالإضافة إلى قانون الجمعيات، والقانون رقم 34 لعام 2011، الذي يجرِّم التظاهر والإضراب.

5. التحقيق في الانتهاكات التي وقعت في الماضي:

ينبغي إجراء تحقيق مستقل وواف ونزيه في الانتهاكات التي وقعت في ظل حكم الرئيس حسني مبارك، على أن يثمر عن تقديم توصيات لمنع وقوع مزيد من الانتهاكات مستقبلاً، وضمان الحقيقة والعدالة والتعويض للضحايا.

6. إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

ينبغي أن تُكفل لكل شخص سبل الحصول على الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك المياه والمرافق الصحية والرعاية الطبية، بغض النظر عن دخل الشخص أو مكان إقامته. ويجب ضمان حقوق العمال وتعزيزها، بما في ذلك الحق في الإضراب والحق في نيل حد أدنى عادل للأجور.

7. تعزيز حقوق الذين يعيشون في أحياء فقيرة:

ينبغي إجراء مشاورات حقيقية مع من يعيشون في مناطق عشوائية وتمكينهم من المشاركة بشكل فعال في القرارات التي تؤثر على مستقبلهم. وينبغي أن يُكفل لهم أمن الحيازة قانوناً. ويجب إنهاء عمليات الإخلاء القسري، التي تُعتبر خطيرة ومهينة وغير مشروعة بموجب القانون الدولي. وينبغي أن تكون هناك خطة شاملة لمعالجة ظروف السكن غير الملائم التي تهدد الأرواح والصحة.

8. إنهاء التمييز:

البنود القانونية التي تنطوي على التمييز ضد الأفراد على أساس العنصر أو اللون أو الدين أو العرق أو المولد أو الجنس أو الميول الجنسية، أو هوية النوع الاجتماعي، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية أو أي وضع آخر، يجب أن تتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية. ومن بين هذه البنود قرار رئيس الجمهورية رقم 291 لسنة 2005 بشأن دور العبادة المسيحية. وينبغي الحيلولة دون وقوع الاعتداءات الطائفية، والتحقيق فيها وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة.

9. حماية حقوق المرأة:

ينبغي أن تكون المرأة شريكاً كاملاً في عملية الإصلاح في المجال السياسي وحقوق الإنسان. ويجب ضمان المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة قانوناً فيما يتعلق بمسائل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث. ويجب توفير الحماية القانونية للمرأة من العنف الأسري، بما في ذلك الاغتصاب في إطار الزواج والتحرش الجنسي. ويجب تعديل المادتين 260 و263 من قانون العقوبات، بما يتيح الإجهاض للنساء والفتيات من ضحايا الاغتصاب وزنا المحارم، وكذلك في الحالات التي يشكل فيها الحمل خطراً على الصحة. ويجب تعديل القانون رقم 126 لسنة 2008 لمنع ختان الفتيات (تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية) في جميع الحالات.

10. إلغاء عقوبة الإعدام:

ينبغي وقف تنفيذ أحكام الإعدام لحين إلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل.

وقِّع هنا من أجل حقوق الإنسان

للمرة الأولى منذ 30 عاماً، تسنح فرصة حقيقية في مصر لتحقيق إصلاح في مجال حقوق الإنسان. تعهد بالتزامك بالنضال من أجل حقوق الإنسان في مجلس الشعب (البرلمان) القادم في مصر.

يرجى إعادة التعهد إلى العنوان التالي:

منظمة العفو الدولية – الأمانة الدولية

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

فاكس: 5719 7413 20(0) 44+

بريد إلكتروني:
egypt@amnesty.org

الغلاف: امرأة مصرية تصيح في فرح ابتهاجاً بأنباء تنحي الرئيس حسني مبارك، القاهرة، 11 فبراير/شباط 2011.
© AP Photo/Tara Todras-Whitehill

أكتوبر/تشرين الاول October 2011
رقم الوثيقة:
Index: MDE 12/046/2011
Arabic

عن منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

amnesty.org

منظمة العفو الدولية